



أثر الجهل بالقواعد الأصولية على العنف والتطرف

(PP 389 - 405)

<https://doi.org/10.21271/zjhs.23.s4.26>

كامران أورحمان مجيد

كلية العلوم الاسلامية/جامعة السليمانية

kamaran.mageed@univsul.edu.iq

Supplementary Vol.23, No.4, 2019

The Texts and Heritage:

"Readings and Reviews"

ملخص

أثر الجهل بالقواعد الأصولية على العنف والتطرف علماء الاسلام بينوا حقيقة الاسلام بجهودهم الطيبة، وأسسوا علما مهما يعتني بتقعيد قواعد كلية لكيفية استنباط الاحكام، ومعرفة التعامل مع النصوص الشرعية، وقد ساهم هذا العلم الجليل في إعراب وسطية الأحكام، ومنع الغلو والتطرف والانحراف، ومنذ ذلك الحين إلى يومنا كان لهذا الفن حظه الأوفر في نشر التفاهم عند الاختلاف، ونبت العنف والتطرف، والتعامل مع النصوص الشرعية وتراث العلماء حسب المنهج السليم، ولذلك وصفه العلماء بأقوال متنوعة، ومن ذلك قال الغزالي رحمه الله: "خير العلم ما ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع علم الفقه، وأصول الفقه من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفو العقل والشرع سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد... المستصفي في أصول الفقه. ولما أمنت النظر في مقالات التنظيمات المتطرفة تبين لي أن عندهم إشكالات ومن بينها الجهل بعلم أصول الفقه وقواعده، فكتبت هذا البحث راجيا أن يكون له حظ القبول، وقسمت البحث إلى أربعة مباحث مع خاتمة، وفي المبحث الاول أوردت معلومات عامة حول الموضوع من التعريفات لمفردات واردة في عنوان البحث. وأهمية القواعد الأصولية. والبحث كما مبين من عنوانه ركز على موضوع في غاية الأهمية وهو العنف والتطرف، فتكلم على العنف وبين أسباب ظهوره، والخلل عند الدعاة اليه، ووضح أثر القواعد الاصولية على نبت العنف ومواجهته علميا، وقد أوردت فيه نماذج في عصرنا لمدى جهل دعاة التطرف بالقواعد الاصولية وعلم أصول الفقه واستنطاق النصوص بما لاتدل عليها من المعاني.

مفتاح البحث: الأثر، الجهل، التطرف.

1- مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله تعالى محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن سار على نهجهم وتمسك بمنهجهم الى يوم الدين: أرسل الله تعالى رسله وأنزل كتبه هداية ورحمة بالناس كما قال سبحانه في وصف القرآن الكريم: [إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ] [الاسراء: 9)، وقال عز من قائل: [شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ] [البقرة: 185)، وفي حق الرسول قال [وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ] [الانبياء: 107)، فإذا هذا وصف لنبينا فالانبياء إخوة ودينهم واحد كما في السنة (البخاري: أحاديث الأنبياء: 3442)، ومسلم: (2365))، وقد ترجم رسول الله (ﷺ) الدين للناس وأنزله على الواقع، كما أخذه عن خالقه دون إفراط وتفریط، وهكذا كان حال الصحابة ومن بعدهم إلى أن ظهرت فرق وطوائف بدا فيهم العدول عن المنهج المرسوم فأدت تصرفاتهم إلى العنف والتطرف، وفي الآونة الأخيرة بدأت حملات العنف بأسماء وألوان مختلفة، وأحيانا باسم الدين، والعنف يهدد الحياة والأمن فينبغي البحث عنه وعن أصوله وأسبابه وعن سبل حصره ومنعه، لذلك تصدى كثير من الكتاب والباحثين وبذلوا جهودهم لمنع العنف عن طريق كتاباتهم وبحوثهم لكن من المعضلات الكبرى باعتقادي هو الجهل سواء كان الجهل بالمنهج الاصولي الرصين الواضح، الذي بين أيدينا، أو الجهل باللغة أو بطرق الاستنباط والاستدلال بالنصوص، والجهل من العوارض التي تذهب بزوال أسبابها، فليس صفة ذاتية لازمة للإنسان، فيمكن للإنسان رفعه والخروج عنه بالتعلم والبحث والتأمل.

ولما كان العنف صار ظاهرة في عصرنا أبرزته في العنوان وإلا فالتطرف يشتمل على معنى العنف أيضا.



للطرف معنيان وهما الغلو والجفاء، فتحدث الكثير عن الغلو والافراط، ولم يلتفتوا الى المعنى الثاني وهو الجفاء والتفريط، فلم ينتبهوا إلى أن من أسباب الافراط ربما هو التفريط والتساهل والاستخفاف من قبل الآخرين، فينبغي للباحث والدارس لموضوع التطرف أن لا يكون متطرفا في عرض الموضوع وتحليله، فيبحث ويتحدث عن التفريط عند الحديث عن التطرف في قضية التدين حتى يوصل رسالته للقراء.

ومن المعلوم لدى المسلمين أن علماءنا رحمهم الله تعالى بذلوا جهودهم الطيبة لبيان حقيقة الاسلام، وأرشدوا الناس إلى معرفة الأحكام الشرعية، وذلك بتأسيس علم فريد يعتني بتقعيد قواعد كلية لكيفية استنباط الاحكام، ومعرفة التعامل مع النصوص الشرعية، وقد ساهم هذا العلم الجليل في إعراب وسطية الأحكام، ومنع الغلو والتطرف والانحراف، ومنذ ذلك الحين إلى يومنا كان لهذا الفن حظه الأوفر في نشر التفاهم عند الاختلاف، وبند العنف والتطرف، والتعامل مع النصوص الشرعية وتراث العلماء حسب المنهج السليم، ولذلك وصفه العلماء بأقوال متنوعة، ومن ذلك قال الغزالي (المستصفى (1413 هـ) ص4): "خير العلم ما ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع علم الفقه، وأصول الفقه من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفو العقل والشرع سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد...."، فكلام العلماء وثناؤهم يبين أهمية هذا العلم وقواعده عند أهله.

بطبيعة الحال نحن اليوم بأمس الحاجة إلى هذا العلم، وهذا المنهج المنير للتعامل مع المستجدات والأحداث لكي نستطيع التعامل بما يناسب مع العصر، ونستنبط الحكم الشرعي لها دون تسرع واضطراب، أو الانزلاق في الخطأ، كما نرى بأم أعيننا من يتطرف باسم الدين، ومن يكفر المجتمعات، ومن يقتل الأبرياء، ويأمل أن يدخل الجنة بدماء الأمنين، وسبب كل هذا هو الإعراض عن منهج الأقدمين الذي ركز عليه علماءنا، كاستدلال بنص في غير موضعه، أو تنزيل النصوص الواردة في غير أهل الملة على المسلمين، وكل ذلك يمكن الاجتناب عنه بمعرفة هذا العلم وقواعده.

2-1 أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختياري على هذا البحث؛ لأسباب ولعل من أبرزها:

أولاً: هو ما ذكره الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان (رضي الله عنه) عندما قال: (كان الناس سألوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، مخافة أن أقع فيه، أو أن يدركني) البخاري ومسلم الرقم (6673)، و(2595))، وكلنا نعرف أن الجهل منبع كل شر فنحدث عنه لانه نخاف أن نقع أو يقع في بعض المسلمين.

ثانياً: لأنني شعرت أن الجهل له حضوره في تصرفات بعض المسلمين؛ وعلمت بحكم اختصاصي أن علم أصول الفقه وقواعده له أثره ودوره في تصحيح الخطأ في التعامل مع المصادر التشريعية والنصوص المقدسة، ومن الإجتنب عن الجهل والسهو والغفلة عند الفتوى والاجتهاد، فقررت الكتابة فيه عسى أن يكون للبحث أثر في الإهتمام بالقواعد الاصولية.

3-1 أهمية الموضوع:

ضرر الجهل معلوم لدى كل عاقل، فالحذر منه له أهميته في كل مجال، فهو لا ينفع الانسان في حياته، ولا سيما الجهل عند التعامل مع الدين فيكون ضرره أكبر، ونحن نرى في عصرنا الخراب والهلاك وربما من أهم أسبابه هو الجهل بالتعامل الصحيح مع الدين.

4-1 الدراسات السابقة:

توجد دراسات حول الجهل في الاعتقاد، كالجهل بمسائل الاعتقاد وحكمه، لعبدالرزاق طاهر أحمد معاش، وعارض الجهل وأثره على أحكام الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة لأبي العلا بن راشد، والجهل وأثره في الأحكام الشرعية العملية، [لبدر بن محمد المحمود](#)، وغير ذلك لكن هذه الدراسات ليست في صلب موضوعنا وهو أثر الجهل بالقواعد على العنف والتطرف، فلم أجد بحثاً أو دراسة في صلب هذا الموضوع- أثر الجهل بالقواعد..

5-1 منهج البحث: اعتمدت في كتابة البحث على المنهج الاستقرائي حيث تتبعت المسائل في النصوص وثايات الكتب ثم عقلت عليها بكلام أهل العلم قدر المستطاع.
عنوان البحث: ((أثر الجهل بالقواعد الأصولية على العنف والتطرف))

2-1- تعريف بمفردات العنوان وأهمية القواعد الأصولية

مفردات العنوان تقتضي تقسيم المبحث الى الفروع الآتية:

2-2: مفهوم الجهل :

الجهل مصدر لفعل ثلاثي وزنه عَلِمَ، وله معنيان في لغة العرب: أحدهما: خلاف العلم ونقيضه، والآخر: الخفة، وخلاف الطمأنينة (ينظر: ابن فارس، المقاييس (1399هـ) (ج1 ص489)، ابن منظور لسان العرب (1405 هـ).
ويبدو أن المعنى الثاني يعود إلى الأول؛ لأن الجهل يجعل صاحبه غير ثابت في الموقف والقرار، وهذان المعنيان لهما صلة بالمعنى الاصطلاحي كما نرى في التعريف الآتي:
تعريف الجهل اصطلاحاً:

ذكرت تعريفات، واشتهر من بينها تعريفان وهما:

التعريف الأول: الجهل هو: تصور الشيء على خلاف ما هو عليه، وعليه أكثر المتكلمين من الأصوليين (القاضي أبو يعلى العدة (1410هـ) (ج1 ص82)، الشيرازي للمع (1405هـ) (ج1 ص4)، وابن السمعاني قواطع الأدلة (1418هـ) (23/1)، الزركشي البحر المحيط (1421هـ) (56/1)، الجرجاني التعريفات (1405) (ص80). أبو زرعة الغيث الهامع (1425هـ) (66/1).
وقصدوا به طبعاً بيان الجهل المركب- ومنهم من استعمل لفظة تصور أو تبين أو اعتقاد في البداية، أو أبدلوا لفظة (الشيء، في التعريف بلفظة (المعلوم) وهو إبدال وتلاعب بالكلمات والمباني لكن المقاصد والمعاني متقاربة. المصادر نفسها).
التعريف الثاني: الجهل هو: عدم العلم عما من شأنه العلم (التفتازاني التلويح على التوضيح (1416هـ) (180/2) المناوي، التعاريف (1410) (133/1)، ابن نجيم الحنفي، الكافل نبيل السؤل (ص52) ابن النجار، شرح الكوكب (1418هـ) (77/1)، الزركشي، البحر (1421هـ) (ج1 ص55)، والمنثور في القواعد الفقهية (1405هـ) (ج2 ص12) والمحلي، شرح الورقات (1420هـ) (ص80)، وابن أمير الحاج، التقرير 1403هـ (43/1)، والمرداوي، التحبير شرح التحرير (1421هـ) (252/1).
هذا التعريف يختلف عما سبق، ويعود الاختلاف بين التعريفين إلى أن كلا منهما ركزا على نوع من نوعي الجهل- البسيط والمركب-، ومن المسلم أن التعريف يجب أن يكون شاملاً جامعاً مانعاً.

لذلك نرى منهم من جمع بينهما، كابن السبكي فقال هو: "انتفاء العلم بالمقصود" (ابن السبكي، جمع الجوامع (211/1)، والانصاري غاية الوصول (ص24). أي: ما من شأنه أن يُقصد فيدرك، إما بأن لم يدرك أصلاً وهو البسيط، أو بأن يُدرك على خلاف ما هو عليه في الواقع، وهو المركب، وهذا التعريف شامل للنوعين، وهو المختار (إمام الحرمين، شرح الورقات (1420هـ) (ص11)، وبأمعان النظر في التعريف الذي تم اختياره نجد أنه هو التعريف اللغوي من حيث المعنى؛ لأن العلم والجهل لا يجتمعان ولا يرتفعان فانتفاء أحدهما معناه حضور الآخر ووجوده، فإذا وجد العلم ينتفي الجهل وبالعكس، وقد وجدنا أن للمعنى اللغوي حضور جلي؛ لأن الجهل ضد العلم كما سبق.

وقد ورد ذكر الجهل ومشتقاته في القرآن الكريم مرات كثيرة في سور مختلفة، وبمعنى التعريف الأول والثاني، وورد ذم الجهل كذلك في السنة النبوية الشريفة في أحاديث كثيرة (نظرة النعيم (4370/9).

2/2 مفهوم العنف والتطرف:

العنف في اللغة: هو خلاف الرفق. يقال: عُنْف عليه بالضم وَعَنَفَ به أيضا. والعنيفُ: الذي ليس له رفقٌ بركوب الخليل، والجمعُ عُنْفٌ (الجوهري، الصحاح 1956م، (1407/4).

التطرف مصدر لفعل ثلاثي زيد فيه حرفان من باب التفعّل، وأصله الثلاثي طرف، وهو الميل لأحد الطرفين والأخذ به الأعلى أو الأدنى، وهذا المعنى هو المراد هنا من هذا البحث.

وفي عصرنا يطلق التطرف على التشدد والغلو والعنف في فكرة أو مذهب معين أو دين فقط، لكنه في الأصل يطلق على التساهل أيضاً، ولا ينحصر التطرف على دين من الأديان، ولا مذهب من المذاهب، ولا فكرة بعينها أو جماعة أو حزب، كما لا يخرج أتباع فكرة ما عن التطرف.

تعريف العنف والتطرف في الاصطلاح:

يراد بالعنف نفس المعنى اللغوي، فهو: عدم الرفق في التعامل، ومعالجة الأمور بالشدة والغلظة، والتشديد في التوصل إلى المطلوب (العسكري، الفروق اللغوية، (1412هـ)، الفرق الرقم (1019).

والمقصود بالتطرف هنا هو المعنى اللغوي أيضاً، وهو ترك الاعتدال بغلو وجفاء، بإفراط أو تفريط، فالباحث يسير على هذا المعنى، ومن هنا يتبين أن استعماله أنسب من ألفاظ أخرى مثل الغلو والتشدد والإفراط لهذه الدراسة؛ لأن معنى التطرف أوسع من هذه المفردات، وإن لم يرد ذكره في المصادر التشريعية بل لم ينتشر بحثه في بعض المعجمات اللغوية.

2-3: مفهوم القواعد الأصولية:

القواعد جمع قاعدة، وهي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها (الرجاني، التعريفات (1983م) (ص 219)، وأصول الفقه يحتوي على قواعد مختلفة منها ما يتعلق بالحكم والحاكم ومتعلقاته، وأخرى تتعلق بطرق الاستنباط، وما لها صلة بالاجتهاد. كما يطلق القواعد عند أهل الأصول على المصادر التشريعية أيضاً مثل الكتاب والسنة والاجماع وغيرها من المصادر (السملالي رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (2004هـ) (174/1).

والقواعد الأصولية اللغوية هي قواعد لغوية متعلقة بألفاظ الكتاب والسنة ودلالاتها، مستفادة من أساليب لغة العرب تساعد المجتهد على التوصل إلى الأحكام الشرعية.

أقسام القواعد المتعلقة بالألفاظ أربعة أقسام، هي:

- 1- وضع اللفظ للمعنى، ويندرج تحته أبحاث هي: الخاص، العام، المشترك.
 - 2- استعمال اللفظ في معناه الذي وضع له أوفي غيره، ويندرج تحته أبحاث هي: الحقيقة والمجاز- الصريح والكنية.
 - 3- دلالة اللفظ على معناه من حيث الوضوح والخفاء، ويندرج تحته أبحاث هي: الظاهر، النص، المفسر، المحكم، ويقابلها: الخفي، المجمل، المشكل. (المتشابه).
 - 4- كيفية دلالة اللفظ على المعنى، ويندرج تحته أبحاث وهي: عبارة النص، وإشارته، ودلالته، واقتضاؤه، ومفهومه.
- وأما المصادر التشريعية فهي معروفة وقسموها إلى المصادر الأصلية والتبعية، أو المتفق عليها والمختلف فيها.

2-3 أنواع الجهل والعنف والتطرف مع أسبابها

الكلام على هذه المسائل مفصلاً ربما يبعدنا عن مقصودنا، ومن جهة أخرى الذي يهمنا هو أثر الجهل على العنف والتطرف بغض النظر عن نوع الجهل وسببه، وهذه المسائل - أنواع الجهل - ذكرها العلماء في مؤلفاتهم الفقهية والأصولية، ولذلك كله أبذل جهودي لكي اختصر في هذا الموضوع.

4/2 أقسام الجهل وأنواعه:

قسم العلماء الجهل إلى أقسام مختلفة باعتبارات متباينة، ومن هذه التقسيمات:

باعتبار الماهية:

قال الرجاني التعريفات (1983م) (ص 80): "الجهل على ضربين:

الأول: الجهل البسيط: هو عدم العلم عما من شأنه أن يكون معلوماً، ومثل له بقوله: من سئل

عن أكل الميتة للمضطر فيجيب لا أعلم.

الثاني: الجهل المركب: هو عبارة عن اعتقاد جازم غير مطابق للواقع (سبب تسميته بالمركب: أنه مركب من عدم العلم بالشيء، ومن الاعتقاد الذي هو غير مطابق لما في الخارج، مثاله: من سئل عنه هل الصلاة تجوز بالتيمم عند فقد الماء؟، فيجيب بالمنع!، فذلك جهل مركب من عدم العلم بالحكم. ينظر: شرح الكوكب المنير (1418هـ) (77/1)، أبو زرعة، الغيث الهامع (1425هـ) (57/1)، أو هو تصور الشيء على غير هيئته (شرح الكوكب المنير (2004م)) (77/1).

وأضاف الرّاعب (1412هـ) (المفردات ص102) قسماً ثالثاً وهو: فعل الشيء بخلاف ما حقّه أن يفعل، سواء اعتقد فيه اعتقاداً صحيحاً أو فاسداً، كمن يترك الصلاة متعمداً، وعلى ذلك قوله تعالى: [قَالُوا اتَّخَذْنَا هُزُوءاً قَالاً أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ] البقرة من الآية (67)، فجعل فعل الهزو جهلاً.

ومن أنواع الجهل من حيث علاقته بالإنسان ما يأتي:

الأول: من لا يعتقد اعتقاداً لا صالحاً ولا طالحاً (ويقال هذا الإنسان أمره في إرشاده سهل إذا كان له طبع سليم، فإنه كلوح أبيض لم يشغله نقش، وكأرض بيضاء لم يلق فيها بذر، ويقال له باعتبار العلم النظري: غفل، وباعتبار العلم العملي: غمر، ويقال له: سليم الصدر. الرّاعب (1412هـ) (ص102).

الثاني: معتقد لرأي فاسد، لكنه لم ينشأ عليه، ولم يتربّ به، واستنزاه عنه سهل، وإن كان أصعب من الأول فهذا النوع من الإنسان كما يقال: كلوح يحتاج فيه إلى محو وكتابة، وكأرض يحتاج فيها إلى تنظيف، ويقال له: غاو وضالّ. المفردات (1412هـ) (ص102).

الثالث: معتقد لرأي فاسد قد ران على قلبه، وتراءت له صحته، فركن إليه لجهله وضعفه، ممّن وصفهم الله تعالى بقوله: [إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ] (الأنفال من الآية (22)).

الرابع: معتقد اعتقاداً فاسداً عرف فساده، أو تمكّن من معرفته، لكنه اكتسب دنيّة لرأسه، وكرسيّاً لرئاسته، فهو يحامي عليها، فيجادل بالباطل ليدحض به الحقّ (وهو من الموصوفين بالاستكبار والتكبر في نحو قوله تعالى: [وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّاْ رُؤُسَهُمْ] المنافقون (5)، فنبّه تعالى أنهم ينكرون ما يقولونه لمعرفتهم ببطلانه، لكن يستكبرون عن التزام الحقّ، وذلك حال إبليس فيما دعي إليه من السجود لآدم (عليه السلام). والرّاعب، الذريعة إلى مكارم الشريعة (2007م) (131، 132). والمفردات (1412هـ) (ص102).

وربما يلحق بالنوع الثاني والثالث عدم العمل بموجب العلم فاعتبره العلماء نوعاً من أنواع الجهل:

قال ابن تيمية مجموع الفتاوى (1416) (539/3): الجهل يعبر به عن عدم العلم، ويعبر به عن عدم العمل بموجب العلم، وقال ابن دقيق العيد (الأحكام، (1426) (223/1): "ولست أعني بالجهل عدم العلم بالحكم، بل إما هذا، وإما أن يكون عبارة عن فعل ما لا يسوغ، وإن كان العلم بالحكم موجوداً؛ لأنه قد يقال في هذا: إنه جهل. ويقال لفاعله جاهل. والسبب فيه: أن الشيء ينفي لانتفاء ثمرته والمقصود منه، فيقال: فلان ليس بإنسان، إذا لم يفعل الأفعال المناسبة للإنسانية، ولما كان المقصود من العلم العمل به جاز أن يقال لمن لا يعمل بعلمه: إنه جاهل غير عالم".

قال ابن القيم (مدارج السالكين 1393هـ) (467/1): الجهل نوعان: عدم العلم بالحق النافع، وعدم العمل بموجبه ومقتضاه، فكلاهما جهل لغة وعرفاً وشرعاً وحقيقة.

قال قتادة: أجمع أصحاب رسول الله (ﷺ) أن كل ما عصي الله به فهو جهالة" ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ (12/15). وقال الشاعر:

ألا لا يجهلن أحد علينا ... فنجهل فوق جهل الجاهلينا (البيت الشعري من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (1998م)، (ص256).

وسمي عدم مراعاة العلم جهلا، إما لأنه لم ينتفع به، فنزل منزلة الجهل، وإما لجهله بسوء ما تجني عواقب فعله" (ابن القيم، مدارج السالكين (1393هـ) (467/1).

ومن حيث كونه يعذر به الانسان أو لا يعذر على نوعين:

النوع الأول: جهل تسامح صاحب الشرع عنه في الشريعة فعفى عن مرتكبه وضابطه أن كل ما يتعذر الاحتراز عنه عادة، فهو معفو عنه" (ابن حزم الإحكام (1404) (111-114/5). وابن القيم، طريق الهجرتين (1394هـ) (ص 412-414)، والألوسي 1415هـ، (ج 1 ص 154)، والقرافي أنوار البروق (1418هـ) (340/2).

النوع الثاني: جهل لم يتسامح صاحب الشرع عنه في الشريعة، فلم يعف عن مرتكبه، وضابطه أن كل ما لا يتعذر الاحتراز عنه ولا يشق لم يعف عنه، وهذا النوع يطرد في أصول الدين، وأصول الفقه (القرافي أنوار البروق (1418هـ) (261/2).

5-2: خطورة الجهل:

إذا كان العلم منبع السعادة وأفضل وسيلة للاجتناب عن الأخطاء والزلل والضلالة، فلا لاريب أن الجهل مصدر الضلالة، وسبب الندامة في الحياة، فهو داء خطير، وكفى له أنه ضد العلم، وآثاره السلبية خطيرة حيث تصيب جميع جوانب حياة الإنسان من عقله وقلبه وتصرفاته وصحته، وعلاقته بخالقه وعلاقته بالإنسان، بل الكون كله؛ لأن الجهل يمنع الانسان من التعلم والسير على بصيرة؛ فإذا لم يتعلم جره الجهل إلى قراءة الأمور بخلاف ما هي عليه، ولذلك حث الاسلام على العلم والتعلم، وأمر الخالق بالقراءة في بداية نزول الوحي: (إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) (سورة العلق الآية (1) وما بعدها)، وحذر الانسان من الجهل في الكتاب والسنة.

3/3: أنواع التطرف والعنف وأسبابهما:

سبق أن التطرف يطلق على التشدد والغلو كما يطلق على الجفاء والتفريط، إذاً فله نوعان :

الأول: التجاوز والافراط: وهو الغلو والعنف في أمر ما واشتهر في أيامنا على الاديان.

الثاني: التفريط والتقصير: وهو الجفاء والتساهل بأحكام الدين والتدين.

أما أنواع العنف فهناك عنف فكري وعقدي، وعنف في التعامل والسلوك، وعنف في الفقه.

وأما أسباب العنف والتطرف فهذا الموضوع شأنه شأن كثير من الأمور الاجتماعية له أسباب لظهوره وانتشاره وأسبابه كثيرة إذا أردنا الحديث عنها من حيث العموم بين المجتمعات والأديان لكن إطار البحث يحتم علينا الاقتصار على ما يحدث وما يتعلق بالمسلمين والمجتمعات الاسلامية، وأسباب التطرف كثيرة، وحصر جميعها أمر غير ميسور لكن يمكن الوقوف على أهم وأبرز الأسباب الخارجية المتعلقة بالمسلمين وهو:

أولاً: الدور السلبي لبعض الفضائيات تجاه المتدينين: وقد يصل إلى الاستخفاف بالدين نفسه، فتصوير المتدين بأنه متخلف ومغفل، فالمسلم في المسلسلات سواء كان عالماً وفقهياً أو شيخ طريقة أو انساناً متديناً ينحصر دوره في المسلسلات عامة والرمضانية على وجه الخصوص بأنه إما كاذب أو مخدع أو تاجر مخدرات أو متدن في الاخلاق أو خائن أو جبان أو مسيء التعامل مع الجيران والاهل والبنات، وغير ذلك من الاستهزاءات التي شهدتها العالم الاسلامي، وفي المقابل غير المتدين أو العصي والمدمن على الآثام (شارب الخمر) أو المعادي للدين فهو إنسان معتدل ومتطور ومثقف صادق أمين، يحسن التعامل مع الأهل والأقرباء والاصدقاء والجيران، فهو شخص سوي متوازن في التعامل والحياة، وهذه التصرفات نفسها عبارة عن التطرف تجاه المسلمين، وكلنا نعرف أن هذه المسائل نسبية فقد يوجد شخص يدعي أنه متدين وتعامله ينادي بأمر آخر، لكن عموماً هل كل متدين هكذا؟! اعتقد الجواب معلوم لدى كل انسان منصف، وعندما يرى إنسان متدين تصوير الشخصية الإسلامية بهذه الصورة ربما لا يصبر على ذلك أو يحس بالغربة وعدم الانحياز إلى الدولة ومؤسساتها، ويؤدي هذا رد الفعل بل والتطرف تجاه الآخرين.

ثانياً: عدم موقف حاسم من قبل الدول عند الاستهزاء بالدين باسم الحرية، وبعض المقالات والصحفات التي تمس العقيدة والدين، وتهز المسلمات الشرعية في الصحف المحلية تنشر هنا وهناك، ولم تتحرك الدولة لمنعها بل قد تكون عوناً لها، وأجمل

مثال لذلك في كوردستان ما يسمى بكتاب (السكس والشرع) (نسب إلى شخص يدعى مريوان هة له بجهتي في الآونة الأخيرة باللغة الكردية)، وقد تجد أن فيه الكذب والتزوير والخيانة في النقل، لكن سجل من قبل وزارة الثقافة، وأهدي الكاتب هدية على هذه الخدمة!! على أنه من أحسن كتب السنة.

ثالثاً: البطالة بين المتدينين: البطالة في البلد لا تخص شخصا دون آخر لكن الذي حظي بحظ وافر هو المتدين كثيرا ما نسمع ان شابا أو شابة يبدو عليه أو عليها ظاهرة التدين لايسمح له بالتوظيف في دائرة ما ومديرية ما بل إضافة إلى ذلك استهزى به وباختصاصه أحيانا عندما هو خريج كلية إسلامية أو معهد إسلامي!.

رابعاً: اهمال غير مستهان به من قبل الدولة لشباب وشابات المتدينين: نرى ونسمع أن الحكومة فتحت بناية راقية لمنظمة ما التي تختص بالموسيقا والغنى والرقص وغير ذلك من المسائل الترفيهية، وهذه الاعمال من وظائف الحكومة للمواطنين لكن الغريب هو أنها لم تلتفت أبداً إلى المتدينين بل بالعكس أحيانا تحاول تعرقل أمامهم يمنعهم من قراءة القرآن وما يشاقون إليه من أمور دينهم، وقد ينعكس هذا إلى أن الشاب يحس بأن الحكومة استغنت عنه، فيتفكر أن يبذل طاقاته بطريقة غير صحيحة قد يؤدي إلى العنف والتطرف.

خامساً: طبيعة البيئة التي نشأ فيها الفرد، والأسرة التي عاش بينها، والمدارس؛ لأن هذه الأمور لها آثارها على الإنسان في حياته، فقد يكون الشخص عنيفاً بطبعه ويمارس الدين بنفس النفس، فيحدث العنف، وقد تعامل معه غيره بالعنف فيغرس فيه روح العنف.

الأسباب الداخلية في ظهور التطرف:

1- قلة الفقه في الدين (أي ضعف العلم الشرعي)، أو أخذ العلم على غير نهج سليم، حداثة السن وقلة التجارب، (عواطف بلا علم ولا حكمة). وترك تلقي العلوم عن أهله، والتلقي من دعاة السوء والفتنة والالتفاف حولهم.

2- التشدد في الدين والتنطع والخروج عن منهج الاعتدال في الدين الذي كان عليه النبي (ﷺ)، وقد حذر (ﷺ) من ذلك في الحديث الذي رواه أبوهريرة (رضي الله عنه) قال رسول الله (ﷺ): (إن هذا الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه) (البخاري، الرقم: 39)، ومسلم الرقم: (1732).

والتشدد في الدين كثيراً ما ينشأ عن قلة الفقه في الدين، وهو من أبرز سمات الخوارج، أعني التشدد في الدين وقلة الفقه، وأغلب الذين ينزعون إلى الغلو والعنف اليوم تجد فيهم هذه الصلة، ولا يعني ذلكم أنهم خوارج، ولا أن يوصفوا بهذا الوصف.

الجهل بالتعامل مع الأدلة وكيفية الاستدلال بها، وعدم اللامام بالقواعد اللغوية لدى أهل الأصول، والغفلة عن مراتب الأدلة، وكيفية دفع التعارض، وسبيل الجمع والتوفيق بين النصين على سبيل المثال يأتي ويقرأ حديث: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله) الحديث (البخاري، الرقم 392)، فيفتي بقتل الناس، دون أن يفرق بين قتل وقاتل، مع أن الثاني للمشاركة أي: إنما تقاتل من يقاتلك دون المسالم، ولفظ (الناس) هنا من ألفاظ العموم فيخصص بمن يحارب، لنصوص واردة في ذلك؛ ولأن أهل الأصول قالوا: العمومات الواردة في النصوص الشرعية، كلها مخصصة إلا نادراً، فبنوا على ذلك قاعدة: ما من عام إلا وقد خصص (الآمدي، الإحكام (1404هـ/281/1)، السبكي، الإبهاج (1404) (141/2).

تقليد من ليس أهلاً للفتيا، ومن ليس متمكناً في العلوم الإسلامية، والتمسك بالأقوال الشاذة المخالفة لما عليه السواد الأعظم من الأمة الإسلامية، وقد يتراجع الذي أفتى والكاتب عن كتابته، كما حدث ذلك لبعض المعاصرين) مثال ذلك عبد القادر بن عبدالعزيز مؤلف كتاب العمدة في إعداد العدة، فأعلن أنه لم يحكم على الحكام بالكفر والردة، بل فعل ذلك غيره باسمه، ظهر الرجل في فضائية الجزيرة، وقدمت الفضائية تقريراً حول الموضوع، قبل سنوات).

5- وقد يكون بسبب التقصير فيقرأ نصاً يفتي به دون مقارنته بنصوص أخرى لها علاقة بالموضوع، مثلاً يأتي إلى حديث: (من بدل دينه فاقتلوه) (البخاري في الصحيح، كتاب استتابة المرتدين)، فيفتي بقتل من يظن أنه ارتد عن الدين، فيجعل نفسه مفتياً وقاضياً،

وإذا سح له ومنفذا للأمر، دون تحليل ألفاظ النص ومقارنته بنصوص أخرى التي لها صلة بنفس الموضوع، ولا يبذل جهدا لفهم النص.

6- الافتاء بالهوى أو بحثا عن غرض دنيوي، فنرى في أيامنا من يفتي بخلاف النصوص الصريحة القطعية، ولا يبالي.

3-4 معالجة العنف والتطرف:

من أهم الأمور التي ينبغي الاهتمام به قبل كل شيء هو منع أسباب العنف فهو يُنهى العنف إلى حد كبير، ويضاف إلى ذلك ما يأتي: (من البحوث والمقالات المعاصرة أسهمت في طرح مقترحات جيدة في علاج هذه الظواهر الخطيرة كتاب: الغلو للدكتور عبدالرحمن اللويحق، وكثير من المقالات والبحوث التي ظهرت أخيراً).

الالتزام بالمنهج الأصولي في الاستنباط والفتوى، فمراعاة الضوابط المنهجية التي وضعها علماءنا رحمهم الله تعالى من قديم الزمان، صمام أمان من الانحراف في تفسير النصوص؛ لأنها تعصم الشخص في الاستنباط والافتاء. وتأخذ بيد المشتغل إلى الصواب والسداد، ومن هذه الدعائم اللازمة:

الأولى: فهم النص حسب استعمال العرب وأساليبهم، فالسليقة العربية خصوصا في العصور المتقدمة في غاية الأهمية لفهم النص، ولحسن الحظ حفظ لنا العلماء وجهات أنظارهم وآثارهم، وخاض الأصوليون في بحث الالفاظ حسب استعمالهم، وحلوا الالفاظ وقسموها إلى أقسام مختلفة.

الثانية: عدم الاعتماد على نص واحد والتفرد باخذه دون الالتفات إلى غيره في موضوع ما، فالواجب تصفح النصوص وجمعها فيعرض بعضها على بعض ويقارن بينها بغرض الوصول إلى نتيجة سديدة.

الثالثة: فيما يخص الأحاديث النبوية الشريفة، لابد من التثبت والتيقن من ثبوت النص وصلاحيته للاستدلال، فلا يكون موضوعا أو ضعيفا أو منسوخا أو ورد في موضوع خاص ما أطلق عليه العلماء: واقعة عين.

الرابعة: عدم تقطيع النص وتجزئته بما يخرج عن مفهومه ومقصوده، كمن يستدل بقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ الماعون من الآية (4)، وهذا يخرج عن سياقه فيفوت الغرض والمقصد الذي جاء النص لتحقيقه.

الخامسة: التعامل مع وجهات النظر بأنها فهم الإنسان للنص، فالأفهام غير معصومة بخلاف النصوص، لذلك لا ينبغي أخذ قول عالم والتمسك به مثل التمسك بالنصوص، إلا بعد التيقن أنه موافق ومؤيد بالنصوص. فهذه مجموعة من الدعائم التي لها أثر لمنع العنف باسم الدين.

4- أثر الجهل بالمصادر والقواعد الأصولية على العنف والتطرف

سبق تعريف القواعد والقواعد الأصولية، وممر بنا إطلاق القواعد على المصادر التشريعية من قبل أهل الأصول (في المبحث الاول من هذا البحث(ص5)، ولا خلاف أن هذه القواعد لها أهميتها ودورها لتكوين الفقيه المعاصر، ولحركة الاجتهاد والاستنباط، ويجب أن لا ننسى أن ملكة الاجتهاد والفقه لا يحصلان للإنسان بمجرد معرفة هذه القواعد؛ لأنها صنعة بحاجة إلى التمرن والتدرج ومجالسة المختصين، والتعايش معهم لكي يرتقي إلى ملكة فقهية ناجزة شيئا فشيئا فيتعلم كيفية بناء الفروع على هذه الأصول، ومن هنا قال الزنجاني تخريج الفروع (1398) (ص34): "الأدلة التي يستفاد بها هذه الأحكام هي التي تسمى أصول الفقه ثم لا يخفى عليك أن الفروع إنما تبنى على الأصول، وأن من لا يفهم كيفية الاستنباط، ولا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأداتها التي هي أصول الفقه لا يتسع له المجال، ولا يمكنه التفريع عليها بحال فإن المسائل الفرعية على اتساعها وبعد غاياتها لها أصول معلومة وأوضاع منظومة، ومن لم يعرف أصولها لم يحط بها علما".

وبطبيعة الحال لا أدعي عصمة هذه القواعد وكمالها وعدم حاجتها إلى التحقيق والدراسة؛ لأن منها لا تتم، ولا تحتوي على فروعات تطبيقية، والعلماء تنبهوا لذلك من قديم الزمان فهذا أبو اسحاق الشاطبي الموافقات (1417هـ) (37/1)، يقول: "كل مسألة

في أصول الفقه لاتبني عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لا يكون عوناً في ذلك فوضعها في الأصول عارية"، وقد أدرك العلماء قبل الشاطبي هذه المسألة بقرون) وذلك مثل الغزالي في مقدمة كتابه المستصفى في علم الأصول، والمازري في شرح البرهان. وابن خلدون، المقدمة: الفصل التاسع: أصول الفقه وما يتعلق به من الجدل والخلافات(4/111)، ولكن مما لا ريب فيه أن عدم معرفة هذه القواعد يؤدي إلى عدم الاتزان بل العنف والتطرف في التعامل مع النصوص والاحكام؛ لأن مبني الأحكام هو المصادر، ومعيار التعامل مع هذه المصادر ونصوص التشريع، هو القواعد فإذا فات المشتغل بالاجتهاد والاستنباط المصادر والقواعد فأى شيء أدركه.

أثر الجهل بالمصادر الشرعية:

من أسباب الجهل بالدين هو الجهل بالمصادر وعدم الاطلاع على النص والغفلة والذهول عنه، وقد حدث ذلك في كثير من الأزمان إلى يومنا هذا .

الجهل بالمصادر التشريعية عبارة عن الجهل بالدين كله؛ لأن منبع تلقي الدين هو مصادره إذاً فالجهل بها هو الجهل بالدين، ومصادر التشريع متعددة ومتفاوتة من حيث القوة فأهمها وأقواها هو القرآن الكريم.

5/2 أثر الجهل بالقرآن الكريم:

الجهل بالقرآن ندامة في الدنيا والآخرة، وتأتي الأفكار المتطرفة من قبل الجهل به، وكيفية تنزيل نصوصه على الواقع، والتعامل مع آي القرآن الكريم.

ولو استقرت أحوال وأقوال المفرطين والخارجين عن الصراط المستقيم من أهل البدع والفرق لوجدت أن أهم الخلل عندهم هو عدم فهم آي القرآن على وجهها الصحيح، لذا نرى منهم من قام بقتل المسلمين مع تورعهم الشديد لمال الكفار (شرح منتهى الإرادات البهوتي، (1996)، (7/18). ومن يقتل الأبرياء ظناً منه أنه يجاهد في سبيل الله تعالى متهاوناً بالوعيد الشديد لمن يقتل نفساً بريئاً(فقه الدماء، المهاجر، ترى العجائب في هذا الكتاب: فجوز قتل المقابل الذي سماه العدو بكل وسيلة وتخريب البلاد والذبح مع انه اورد النصوص الدالة على منع هذه التصرفات. بدون طبع والسنة، ومعلومات اخرى لكن الرسالة موجودة على النت (PDF)، أو يكفر البلدان؛ لأنه رأى سيئة أو تقليداً سيئاً أو معصية وانحراف عن موضوع ديني في قرية ما-) بإمكاننا نستمع إلى مثل هذه العقلية، وهذا النموذج إلى شخص سعودي اسمه - خالد المولد- فهو يكفر جميع الناس- حسب تعبيره؛ لأنهم لا ينكرون المنكر- ثم أباح قتلهم بكل سهولة، ومقابلته موجودة في يوتيوب).

والجهل بالقرآن الكريم هو الذي أدى بالخوارج الخروج على إمام عادل حيث فسروا آية دون برهان(إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ)، فكفروا المسلمين وقتلوه فأنحرفوا عن الطريق بسبب الجهل بالقرآن،

وقالوا:(أمر الله الرجال لاحكم الا لله) (ابن الجوزي، تلبس إبليس(1421هـ) (ص96). ابن الأثير، (1417هـ)(2/76). وكذلك أهل التفريط عندما رفعوا الاحكام التكليفية عن أنفسهم مستدلاً بنصوص لا ينسجم مع غرضهم قطعاً(ابن كثير، التفسير القرآن 1420هـ)(4/554).

فالجهل بالقرآن وعدم اتقان معانيه وفق المنهج الصحيح المبني على القواعد، فقد يؤدي إلى العنف والتطرف في الفكر أو الفقه والعمل، لذلك لابد لاستنباط الأحكام من الرجوع إلى القواعد الأصولية.

6-2: أثر الجهل بالسنة النبوية الشريفة:

الذهول والجهل بالسنة النبوية الشريفة التي هي المصدر الثاني من المصادر التشريعية سبب من أسباب العنف، وقد يكون بالاعراض عنها إلى آراء وأفكار غير واضحة أو الاعتماد على الروايات والاحاديث الواهية والموضوعة، أو الاستدلال بها خطأ، مثال ذلك الاستدلال على مشروعية التفجير بين المدنيين بحديث: (يغزو جيش الكعبة فإذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم ...) الحديث (جزء من حديث مخرج في الصحيحين، البخاري، الرقم(2012)، ومسلم، الرقم 2884). فيستدل به على جواز التفجير بين المدنيين وفي الأسواق، وهذا خطأ فاضح(لأن الحديث يتحدث عن واقعة ستقع فليس فيه حكم تكليفي، وأن

الذي يتولى هلاك الجيش هو الخالق، ولأن الجيش هياً نفسه لهدم الكعبة، أما أنت فالذي تقوم به هو قتل أناس مسلمين لم يرتكبوا إثماً، وليس لهم شأن بالجيش والعسكر بل أنهم يبحثون عن رزق عيالهم، وهذا عمل محمود في الاسلام، وعملك هذا مخالف لنصوص كثيرة، تعرف انت تروع المسلمين بما تقوم به، والرسول نهى عن ذلك، بل الرسول منع من قتل المنافقين فكيف بالمسلمين، ويخوضون في أخطر المسائل بكل سهولة وهي الدماء، والنصوص فيها كثيرة جداً.)

أو عدم الاطلاع على النصوص (وقد حدث عدم الاطلاع على السنة منذ زمن الصحابة إلى يومنا هذا، وهذا الموضوع معروف وستأتي أمثله له في المبحث الأخير)، أو عدم اعتبارها حجة إذا تعارض حسب زعم الناظر مع العقل أو الاتجاه الفكري عنده) وذلك كالاعتماد على النصوص الواردة في الجهاد والقتال وإغفال النصوص الدالة على الحذر والحيلة من سفك الدماء وهلاك العباد وخراب البلاد، فيعمدون إلى ظواهر الأدلة التي لا يعجزون عن الاستدلال بها على مذاهبهم دون تمحيص، ولا جمع بين تلك الأدلة والعمل بكل منها في موضعه، وإنما يجوزون أعمالهم بناء على رؤيتهم لأنفسهم بأنهم المرجع الوحيد للمسلمين، ويعتبرون قولهم فوق الأقوال، على سبيل المثال يوجبون على المسلمين الهجرة إلى المناطق التي تحت أيديهم، إغفالاً منهم أنها بحاجة إلى برهان يثبت من جهة أنهم على الصواب وغيرهم أهل الهلاك، ومن جهة أخرى أدلة تثبت وجوب الهجرة أصلاً. ينظر: المهاجر أبي عبدالله، فقه الجهاد، المسألة الأولى: دار الحرب)، أو عدم اعتبارها حجة أصلاً كما في زماننا وهذا حال من سمى أنفسهم القرآنيين، فيهجرون أغلب السنة).

فكلها يؤدي إلى العنف والتطرف وعدم الاتزان في التدين سواء كان في مجال الفقه أو الفكر لجهلهم بالسنة من حيث الصحة والثبوت، وباعتبار الاستدلال، وقد ثبت الاجماع العملي من القرون المفضلة الى يومنا على حجيتها، فنرى عمر بن الخطاب بعث رسالة الى شريح القاضي عندما ولاه الكوفة فورد فيها: (ما استبان لك من كتاب الله فلا تسأل عنه فان لم يستبين في كتاب الله فمن السنة فان لم تجده في السنن فاجتهد رايك) (الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، (1417هـ/283/1)، وابن القيم، الإعلام (1973)، (85/1).

ومن أسباب العنف سوء الاستدلال بالسنة وحملها على معاني المستقرة في أفكار الناظر وأذهانهم ولم تكن مقصودة من كلام النبي (ﷺ) فمنها استدلالهم بالسنن الواردة في التمسك بالجماعة والبيعة على وجوب لزوم جماعتهم وحرمة مفارقتها وتكفير المفارق (اللويحق، الإرهاب والغلو (94/1)). ووجوب مبايعة الجماعة مثل قوله (ﷺ): (من فارق الجماعة شبرا فمات ميتة الجاهلية) (البخاري الرقم (6646)، ومسلم الرقم (1849)، فيفسرون الجماعة بجماعتهم، وميتة الجاهلية عندهم هي الكفر، وهذا خطأ فالميتة الجاهلية هنا تشبيه بأهل الجاهلية، فليس المراد أنه يموت كافراً (ابن حجر، فتح الباري (1379) (7/13)، وحاشية السندي على النسائي (1406)، الصنعاني سبل السلام (1379هـ/258/3)).، ونسوا أن القائل لهذه الأمور هو النبي (ﷺ)، وهم ليسوا بأنبياء، ولا معصومون مثلهم، وقولهم ليس بحجة، فلا يمكن فرض آرائهم على جميع الناس باعتبارهم وارث النبي وقائم مقامه بعده، ناهيك عن قصر نظرهم وقلة تجربتهم، وخبرتهم.

2-7- أثر الجهل بالقواعد الأصولية اللغوية:

اللغة العربية لها أسرارها ودلالات ألفاظها ومعانيها مما يؤدي إلى تأويل خاطئ للنصوص، قال الشاطبي الاعتصام (1412هـ) (449/1): "أن الإحداث في الشريعة إنما يقع من جهة الجهل، وإما من جهة تحسين الظن بالعقل وإما من جهة اتباع الهوى في طلب الحق..... فأما جهة الجهل فتارة تتعلق بالأدوات التي بها تفهم المقاصد، وتارة تتعلق بالمقاصد".

قال الشافعي الرسالة، (1358هـ)، (ص53)،: "فمن جهل هذا من لسانها، وبلسانها نزل القرآن وجاءت السنة به، فتكلف القول في علمها تكلف ما يجهل لفظه، ومن تكلف ما جهل وما لم يثبتته معرفة كانت موافقته للصواب، إن وافقه، من حيث لا يعرفه غير محمود، وكان في تخطئته غير معذور إذ نظر فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الصواب والخطأ فيه" (والشاطبي، الموافقات (1417هـ/117/4).

قال الشاطبي معلقا على ماسبق(الموافقات(1417هـ/4/117)، والاعتصام (1412هـ/503/1): "وما قاله - الشافعي- حق لا محيص عنه، فإن القول في القرآن والسنة بغير علم تكلف، وقد نهينا عن التكلف، وقال أيضا: وغالب ما صنف في أصول الفقه من الفنون إنما هو من المطالب العربية التي تكفل المجتهد فيها بالجواب عنها".

وبعد أن ساق الشاطبي (الاعتصام (1412هـ/506/1)) جملة من الأخطاء التي وقع فيها أناس، قال: فقد ظهر بهذه الأمثلة كيف يقع الخطأ في العربية في كلام الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه (ﷺ)، وأن ذلك يؤدي إلى تحريف الكلم عن مواضعه".

ومعلوم لدى دارسي العلوم الإسلامية أن النصوص الشرعية تتضمن وتستوعب حاجات الإنسان وضرورياته على مستوى الفرد والمجتمع، ودلالة هذه النصوص ليست على وتيرة واحدة بل قد تدل على الأحكام دلالة صريحة بمنطوقها فمعناها في هذه الحالة واضحة، فيؤخذ المعنى إما من ظاهر النص أو معناه، وقد تكون دلالتها خفية فينبغي الاعتماد في هذه الحالة على القواعد والضوابط التي وضعها العلماء بغية فهمها فهما سديدا، وللاعتدال في التعامل مع النصوص، وللابتعاد عن سوء الفهم والخطأ في الاستدلال؛ لأن ذلك يؤدي إلى التطرف في التعامل مع النصوص ومن هذه القواعد:

مراعاة النظم والمعنى معا عند بيان النص، فلا يهتم بأحدهما على هدم الآخر، قال ابن القيم في ذلك (ابن القيم الإعلام (1973/225/1): "الواجب فيما علق عليه الشارع الأحكام من الألفاظ والمعاني أن لا يتجاوز بألفاظها ومعانيها، ولا يقصر بها، ويعطي اللفظ حقه والمعنى حقه".

فعلماء أصول الفقه أمعنوا النظر في اللفظ وحلوه بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فتكلموا على المفاهيم الموافقة والمخالفة، وأنهم بهذه الخطوات السديدة في التعامل مع الألفاظ تجاوزوا أهل اللغة، ومن تقسيماتهم باعتبارات مختلفة:

أنهم خاضوا في تحليل الألفاظ بدقة تامة لم تصل إليها أهل اللغة والنحاة، فقارنوا بين الألفاظ ومعانيها، وفي ذلك يقول السبكي (الإبهاج (1404/7/1 و21): "إن الأصوليين دققوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون فإن كلام العرب متسع جدا والنظر فيه متشعب فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصول واستقراء زائد على استقراء اللغوي " فمن حيث الوضع وضعوا الألفاظ بإزاء المعنى قسموا اللفظ إلى الخاص والعام والمشارك والمؤول. فلا بد من مراعاة العموم والخصوص والمطلق والمقيد عند الفتوى والاجتهاد.

وباعتبار الاستعمال: الحقيقة والمجاز، وكل منهما إما صريح أو كناية.

وبالنظر إلى ظهور الدلالة وخفائها إلى: واضح الدلالة، وخفي الدلالة، وذكرنا لكل واحد منهما أقساماً.

ومن حيث كيفية الدلالة: الدال بالعبارة، وبالإشارة، وبالاقتضاء.

ثالثا: اشتغلوا بالمفهوم بعد تقسيمه إلى الموافقة والمخالفة، فحللوا الموافقة، وقسموه وجعلوا منه

درجات فحوى الخطاب ولحن الخطاب، ومعنى الخطاب.

رابعا: تكلموا على مفهوم المخالفة من حيث الدلالة والحجية، وميزوا بين أقسامها: مفهوم الصفة، مفهوم الشرط، مفهوم العدد، مفهوم الغاية، مفهوم اللقب، مفهوم الحصر (الانصاري، غاية الوصول (ص26)، الشوكاني، إرشاد الفحول (1973/42/2) وما بعدها).

خامسا: بينوا النسخ وأحكامه وأقسامه.

وهذه المواضع هي التي أخطأ فيها كثير من الذين ظهر فيهم العنف، ونشروه واعتبروا ذلك عبادة

وإرضاء لرب العباد وجهاداً لله تعالى.

فهذه القواعد والضوابط، ينبغي مراعاتها ونشرها بين طلاب العلوم الشرعية بغية معرفة الطريق الصحيح للفتوى والبيان والابتعاد عن التسرع بالحديث عن الدين والتصريح باسم النصوص والتشريع.

5- نماذج من أثر الغفلة بالقواعد الأصولية في ظهور العنف والتطرف

الجهل بهذه المصادر والقواعد والغفلة عنهما أثناء واقعة ما تؤدي إلى عدم التوازن والاعتدال في الاجتهاد والفتوى، هذا إذا كان المتصدي للافتاء كامل الأهلية توفر فيه الشروط المطلوبة، ومع ذلك يقع في الخطأ والتطرف، ويمكننا سرد نماذج تطبيقية في عدم التوازن والاعتدال عند الغفلة والذهول عن النصوص والقواعد العامة من الفتاوى من القرون المختلفة إلى عصرنا الحاضر على النحو الآتي:

5/1 أولا: الخطأ في الاجتهاد والفتوى في عصر الصحابة: وأكتفي بمثالين في هذا العصر:

1- لما أرسل رسول الله (ﷺ) سرية واستعمل عليهم رجلا من الأنصار فأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا، فلما خرجوا قال: وجد عليهم في شيء، فقال لهم: أليس قد أمركم رسول الله (ﷺ) أن تطيعوني قالوا: بلى، فقال: اجمعوا حطباً ثم دعا بنار فأضرمها فيه ثم قال: عزمت عليكم لتدخلنها.. الحديث فلما رجعوا، فقال لهم (ﷺ): (لو دخلتموها ما خرجتم منها أبداً إنما الطاعة في المعروف) (البخاري: الرقم (7145)، ومسلم الرقم (4872)). والمقصود منه واضح جلي، أن أمر الأمير هنا لم يكن صواباً.

2- جاء في رواية عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) في الذي أصابته الشبهة، وهو جنب فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة؟ فقالوا: لا نجد لك رخصة، وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فمات، فبلغ ذلك رسول الله (ﷺ) فقال: (قَتَلُوهُ قَاتِلَهُمُ اللَّهُ أَوْ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَلَا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا إِنَّمَا شَفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ) (أبو داود في السنن الرقم (336)، قال أرناؤوط اسناده منقطع، وابن ماجه الرقم (572)، بنفس الاسناد، وهو في مسند أحمد (3056). ورواه غيرهم). والمقصود منه واضح بسبب عدم العلم أفتوا له فتوى أدت إلى موته.

5/2 ثانياً: ومن الأمثلة في عصر الفرق: عنف الخوارج والمعتزلة تجاه غيرهم من المسلمين:

وُجد العنف عند بعض الفرق في تأريخ المسلمين تجاه مخالفيها، وهذا ظاهر لا ينكر، وفي مقدمة هذه الفرق الخوارج، فقد اشتهروا بالعنف والتطرف في التدين، فخرجوا على خليفة المسلمين وأميرهم، دون مبرر مشروع مقبول أو معقول، فخلعوا البيعة عن عنقهم، وأباحوا دم المسلمين، وأخيراً أُستشهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) بأياديهم السوداء، واستدلوا على خروجهم على الخليفة بمقولتهم "لا حكم الا لله"، إشارة منهم إلى قوله تعالى: [إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ] الانعام من الآية (57)، وقد أجابهم أمير المؤمنين بانها "كلمة حق أريد بها باطل" (مسلم في صحيحه الرقم (1066)، وكفروا المسلمين بتكفير مرتكب الكبيرة، فإنه بمجرد حصول الذنب منه يكفر عينا، ويخرج من الملة إلا أن يتوب فعليه الدخول في الدين مجدداً، ترتب على التكفير الخروج على الذي حُكم عليه بالكفر بالسيف، والقتال، وهو استحلال الدماء (ابن الجوزي، تلييس إبليس، (1985م)، (ص112).

5/3 ثالثاً: وفي عصر المتأخرين:

عند الرجوع إلى التأريخ تجد مثل هذا العنف بين الفرق الإسلامية والمذاهب بل حتى المذاهب الفقهية، يرى من يصوب مذهبه ويخطئ غيره، ومن أوجب على جميع المسلمين اتباع مذهبه، ومن يفضل مذهبه على النصوص مطلقاً (من ذلك نسب إلى أبي الحسن الكرخي الحنفي أنه قال: كل آية تخالف ما عليه أصحابنا، فهي مؤولة أو منسوخة، وحديث كذلك، وقال إمام الجويني الشافعي نحن ندعي أن يجب على كافة العققلين وعامة المسلمين شرقاً وغرباً بعداً وقرباً انتحال مذهب الشافعي ويجب على العوام الطغام والجهال الأندال أيضاً... به بدلا. البزدوي في أصوله (ص373)، والسبكي، الإبهاج (1404) (206/3)، وهذه التصرفات كلها تدور في فلك العنف بين المسلمين أنفسهم، وللأسف حدث هذا العنف بين متأخري المذاهب الفقهية، لما عكفوا على التعصب، وأعرضوا عن منهج المتقدمين.

5/4 رابعاً: ومن الأمثلة في عصرنا على العنف والتطرف:

1- أورد كاتب مجموعة من النصوص للاستدلال على وجوب الهجرة من كل بقاع الأرض إلى المكان الذي تحت قبضة أهل فكرته، ومن هذه النصوص، حديث الرسول (ﷺ) الذي ورد فيه: ثم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا



أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين) (مسلم الرقم (1731).

ثم يعلق على الحديث قائلاً: "وبذلك انقسم العالم وإلى أن يأتي أمر الله إلى دارين: دار إسلام، ودار كفر.. (المهاجر أبو عبد الله، فقه الجهاد المهاجر، (PDF) (ص15)).

والذي ينبغي الوقوف عنده هو أن الحديث لم يحتم عليهم الهجرة، بل واضح أنه خيرهم بين الهجرة والبقاء في أماكنهم، لكنه استنبط منه وجوب الهجرة!!! وتقسيم العالم إلى دارين!!!

والحديث خيرهم بين البقاء في أماكنهم دون أن يتعرضوا لحكم الكفر والفسق، إلا أنهم لعدم مشاركتهم في المعارك لا يعطيهم النبي (ﷺ) من الغنائم، لعدم مشاركتهم لا لعدم هجرتهم، وإلا فإن شاركوا فلهم مالمشاركين في الغنائم، فلا يبقى أنذاك فرق بينهم وبين غيرهم من المسلمين.

2- ظهر شخص في إحدى الفضائيات (فضائية الارهاب، وهو خالد مولد السعودي، كلامه موجود في يوتيوب)، ويحكم على العالم بالكفر؛ لأنهم - حسب تعبيره - لا ينكرون المنكر، وما هو المنكر؟، وجود قبر النبي (ﷺ) وصاحبيه (رضي الله عنهما) في مسجد النبي (ﷺ)، ومن ثم وبعد تكفير العالم أباح قتلهم بكل سهولة، علماً أن هذا الأمر لا يؤدي إلى التكفير، بل أقرت الأمة جيلاً بعد الجيل، ولم يقر عالم في زمن ما بتكفير الأمة على هذه المسألة.

3- التقصير في دراسة النصوص فيقرأ نصاً يفتي به دون مقارنته بنصوص أخرى لها علاقة بنفس الموضوع، مثال ذلك حديث: (أمرت أن أقاتل...) (البخاري في صحيحه، الرقم (392))، فلا يقارن بين هذا النص ونصوص أخرى واردة في القرآن والسنة، القضية بعدم مقاتلة أهل الكتاب وغيرهم على دينهم مع تسميتهم كفار، ناهيك عن النصوص الصريحة في السلم كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ (الأنفال من الآية (61))، وقوله عز وجل: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الممتحنة الآية (8)). فهذه النصوص تتحدث أيضاً عن غير المسلمين، فلا بد من مقارنتها مع النص السابق. ونحن نعلم أن المجتمعات الإسلامية على مر التاريخ عاش معهم غير المسلمين من أهل أديان أخرى من زمن الصحابة وإلى أيامنا هذه، وهذا دليل على أن من عرف في هذه الأمور لم يتعمق في فهم الدين؛ لأن التعايش مع غير المسلمين في البلدان الإسلامية صار إجماعاً عملياً متكرراً في كل عصر.

ومن ناحية أخرى لا يحلل الالفاظ الواردة في النص، وهذا عمل علمي دقيق ينبغي لمن يتصدر للافتاء أن يكون على علم به؛ لأنه ورد فيه لفظ (أقاتل) وهو للمشاركة هنا، فيجب التفريق بينه وبين (قتل)؛ لأن معناهما يختلفان صرفياً كما سبق، وكذلك لفظ (الناس) هو من ألفاظ العموم طرأت عليها التخصيص إلا نادراً. وغير ذلك من التدقيق والتحليل لمعنى النص السابق.

5- ومن سوء الاستدلال بالسنة في العصر الحالي:

من يستدل بحديث: (جتكم بالذبح) على مشروعية ذبح الانسان أو عدوك، أو ذبح الأسير- كما نشاهده في هذه الايام- وهذا من آفة الجهل بسيرة النبي (ﷺ) وحياته، وكذلك الجهل بتصرفات الصحابة، وذلك لأنه لم يذبح الرسول أحداً في حياته (ﷺ)، وكذا الصحابة لم يفعلوا ذلك، ولا أهل القرون المفضلة.

والمقصود من الحديث نفي التعذيب البشع الذي قام به العرب قبل الاسلام، فهم عذبوا الاسارى خصوصاً ألوان العذاب من الضرب إلى قطع الاعضاء، فمنع الاسلام هذه التصرفات، والقرآن صريح في ذلك المنع ((والمقصود قوله تعالى: (وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً)، الانسان الآية (8)). فلم يرد منه معنى الذبح الذي يعني قطع الرأس، بل يدعوهم إلى المواجهة فقط.

5- ومن أنواع العنف والتطرف: اعتبار جميع المسلمين من أهل البدع إلا من يؤيد فكرة الداعي وطريقته في التفكير والفقه فهم من الفرقة الناجية، ونرى في أيامنا من يمنع ويحاسب من أتبعه إذا سلم على شخص متدين لكنه ليس على خطهم الفكري، غافلاً عن

النصوص الآمرة بحسن التعامل مع الناس جميعا، فهذا رسول رب العالمين عندما سئل أيّ الاسلام خير فقال: (..وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف) (البخاوي، الرقم (12)، ومسلم، الرقم (39)).

3- الخاتمة

خلال هذه الجولة بين ثانيا المدونات الأصولية والفقهية وما يتعلق بهما توصلت إلى النتائج الآتية:
أولا: أن الجهل بالمصادر التشريعية والتعامل مع نصوصها يؤدي بلا شك إلى التطرف والعنف، وهذا واقع في تأريخ الفرق المنحرفة.

ثانيا: أن الخوض والكلام في الاجتهاد والاستنباط دون العلم والالمام بعلم أصول الفقه وقواعده خطأ يؤدي إلى عدم الاتزان والعنف.

ثالثا: أن القواعد الأصولية صمام الأمان للتحرز عن الخطأ في التعامل مع النصوص، ومن جهله وتلج في الاستنباط والفتوى فقد كلف نفسه بما لا تطيق.

رابعا: أن القواعد الأصولية تعطي ثمرة مناسبة في هذا الطرف؛ لأن الذي يلاحظ على كثير ممن ينتمي إلى التطرف، لقن تلقينا خاطئاً، فيمكن تصحيح الاستدلال وتوضيح المقاصد والمطالب الدينية له حسب هذه القواعد. خامسا: القواعد اللغوية: وهي تحليل الألفاظ لها أثرها في بيان نصوص الدين، ولا يخفى أهميتها؛ لأنها تمنع تعميم حكم ورد لظرف خاص أو حالة خاصة، أو في أشخاص بعينها، ومن جهة أخرى تحلل كل ما له صلة باللفظ، من كونه خاصاً أريد به الخصوص أو أريد به العموم، وعاما أريد به العموم أو الخصوص، أو مشتركا أو مؤولا، مطلقا ومقيدا، وكل ذلك لها أثرها في التطبيق فمن أغفل عن هذه الأمور، فقد ينحرف عن طريق الصحيح، وربما هو أحد أسباب العنف باسم الدين. سادسا: أن معرفة فهم السلف للالفاظ العربية دعامة مهمة لمنع الانحراف وسوء الاستدلال بالنصوص.

وأما توصيات البحث:

أوصي نفسي أولا وزملائي من الكتاب والباحثين بما يلي:

أولا: الاهتمام بقضايا السلم والتعايش في الاسلام وردّ العنف والتطرف، والشروع في هذه المسائل والقضايا لكي يبين للناس أن الاسلام اختار الوسطية والاعتدال في أحكامه وتشريعاته لهذه الامة.

ثانيا: أن العنف والتطرف ظاهرة منتشرة لا يمكن إنكار وجودها، ولا يعالج إلا بالبحث والحوار وتصحيح المفاهيم، ونقض إستدلال المقابل، فينبغي الشروع في الحوار المركز البناء لهدم التصورات المنحرفة، خصوصا بيان خطرها للشباب والجامعات.

وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

4- المصادر والمراجع

- (1) الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت: 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ.
- (2) الأمدي، علي بن محمد أبو الحسن، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ، تحقيق: د. سيد الجميلي.
- (3) ابن أمير الحاج، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد ويقال له أيضا ابن الموقت الحنفي (ت: 879هـ)، التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، 1403 هـ - 1983 م.
- (4) أبو زرعة، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: 826هـ) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.
- (5) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: 1399 هـ - 1979 م.
- (6) ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي (ت: 972هـ)، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية 1997 م.



- (7) ابن السبكي، عبد الوهاب بن علي، جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية العطار، دار الكتب العلمية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- (8) ابن السبكي وأبوه، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، الإيهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1404، تحقيق: جماعة من العلماء.
- (9) ابن نجيم الحنفي، زين الدين بن إبراهيم بن محمد (ت: 970هـ)، الكافل بنيل السؤل في علم الأصول سراج الدين.
- (10) ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري (ت 702هـ)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى و مدثر سندس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1426 هـ - 2005 م.
- (11) ابن حزم، أبو محمد علي أحمد (456هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الأفاق الجديدة، بيروت.
- (12) ابن حجر، فتح الباري حمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، 1379 رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- (13) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحارثي (ت: 728هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ/1995م.
- (14) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.
- (15) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.
- (16) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (ت: 751هـ)، طريق الهجرتين وباب السعادتين، دار السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الثانية، 1394هـ.
- (17) ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1393-1973.
- (18) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الجيل - بيروت، 1973، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.
- (19) ابن الجوزي، تلبس إبليس جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ/2001م.
- (20) ابن الأثير، الكامل في التاريخ أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين (ت: 630هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الأولى، 1417هـ / 1997م.
- (21) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية 1420هـ - 1999 م.
- (22) الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا (ت: 926هـ)، غاية الوصول في شرح لب الأصول، دار الكتب العربية الكبرى، مصر - (أصحابها: مصطفى البابي الحلبي وأخويه).
- (22) البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، ت 1051، شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، عالم الكتب، سنة 1996، بيروت.
- (23) التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر الشافعي (ت: 793هـ)، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1416 هـ - 1996.
- (24) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الفقيه والمتفقه، عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي بالسعودية، سنة 1417هـ.
- (25) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة - جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر، دار إحياء العلوم - بيروت، الطبعة الرابعة، 1998م.
- (26) الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت 816) التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، 1983م، تحقيق: جماعة من العلماء.
- (27) الجوهرى، الصحاح تاج اللغة، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين - لبنان، ط1 القاهرة - 1956م، ط 4، 1987م.
- (28) الراغب الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، أبي القاسم الحسين بن محمد (ت 502 هـ). دار القلم، دمشق، بيروت، الطبعة الاولى، 1412هـ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي.
- (29) الراغب الاصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت 502هـ)، الذريعة إلى مكارم الشريعة، تحقيق: د. أبو زيد العجمي، دار السلام، القاهرة، سنة 2007م.
- (30) الزنجاني، تخريج الفروع على الأصول. محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار، أبو المناقب شهاب الدين (ت: 656هـ) تحقيق: د. محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1398.



- 31 الزركشي، البحر المحيط أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت، الطبعة: 1421هـ - 2000م
- 32 الزركشي، المنثور في القواعد الفقهية، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، 1405هـ - 1985م
- 33 السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: 489هـ)، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ/1999م.
- 34 السَّمَلَالِي، أبو عبد الله الحسين بن علي بن طلحة الرجرجي ثم الشوشاوي (ت: 899هـ)،
- 35 رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، مكتبة الرشد للنشر-الرياض- السعودية، الطبعة الأولى، 2004هـ).
- 36 الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت: 476هـ)، اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 2003 م - 1424 هـ
- 37 الشاطبي، الاعتصام إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (ت: 790هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1992م.
- 38 الشاطبي، الموافقات إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (ت 790هـ)، دار المعرفة - بيروت، تحقيق: عبد الله دراز.
- 39 الشافعي، الرسالة أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت 204هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، 1358هـ/1940م.
- 40 القاضي أبو يعلى، العدة في أصول الفقه، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: 458هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، بدون ناشر. الطبعة الثانية 1410 هـ - 1990 م.
- 41 الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (ت 505 هـ)، المستصفى في علم الاصول، طبعه وصححه محمد عبد السلام عبدالشافعي دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413 هـ
- 42 المناوي، محمد عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، دار الفكر المعاصر، دار الفكر - بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، 1410، تحقيق: د. محمد رضوان الداية.
- 43 المحلي، جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي (ت 864هـ)، شرح الورقات في أصول الفقه، قدّم له وحققه وعلّق عليه: الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، جامعة القدس، فلسطين، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.
- 44 المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (ت: 885هـ)، التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراج، مكتبة الرشد - السعودية- الرياض، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م.
- 45 مسائل من فقه الجهاد، او فقه الدماء لمن سمى نفسه أبا عبدالله المهاجر. بلا معلومات الطبع.
- 46 نظرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم، عدد من المختصين بإشراف الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد إمام وخطيب الحرم المكي، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة: الرابعة.
- 47 العسكري، معجم الفروق اللغوية، ط1412، 1412، مؤسسة النشر الاسلامي بمدينة قم.
- 48 الصنهاجي، أبو العباس أحمد بن إدريس شهاب الدين القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق (مع الهوامش) ت 684هـ، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، سنة 1418هـ - 1998م، بيروت،
- 49 الصنعاني، سبل السلام محمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني (ت: 1182هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة : الرابعة 1379هـ/ 1960م.
- 50 السندي، نور الدين بن عبدالهادي أبو الحسن، حاشية السندي على النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية ، 1406 - 1986، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة.



The ignorance of fundamentalist rules on violence and extremism .

Kamaran Awrahman Majeed

Faculty of Islamic Sciences / University Department of Theology

kamaran.majeed@univsul.edu.iq

Abstract

The scholars of Islam have demonstrated the truth of Islam by their good efforts, and they have established an important science to take care of the rules of how to devise judgments and knowledge of dealing with the legal texts. This great science has contributed to the moderation of judgments and the prevention of extremism, extremism and deviation. In this regard, al-Ghazali (may Allaah have mercy on him) said: "The best of knowledge is what is twofold in which the mind and the hearing are intertwined with the view and the shar'a, the science of fiqh, and the principles of fiqh who is the It is not based on the tradition which is not witnessed by the mind with support and repayment The patient in the fundamentals of jurisprudence. When I studied the articles of extremist organizations, I found that they have problems, including ignorance of the fundamentals of jurisprudence and jurisprudence. I wrote this research, hoping that it would have the luck of acceptance. The research was divided into four sections with a conclusion, In the first section, general information on the subject was provided by the definitions of the words in the title of the research. And the importance of fundamentalist rules. Then, in the second topic, the reasons and types of ignorance, violence and extremism, and the seriousness of ignorance. The third topic devoted to: the impact of ignorance of sources and fundamentalist rules on violence and extreme ism. And then the fourth topic: I presented examples of the impact of ignorance of fundamentalist rules in the emergence of violence and extremism. Then came the conclusion in which he mentioned the most important results reached by the researcher with recommendations and suggestions.

Keywords: ignorance, fundamentalist rules, violence, extremism .

کارێگهری نه زانینی یاسا کانی آسولی له سه ر توندو و تیژی

کامران آورحمان مجید

کۆلیژی زانسته ئیسلامیه کان/ زانکۆی سلیمانی

kamaran.majeed@univsul.edu.iq

پوخته

نه زانینی یاسا و بنه ماکانی فیه و کارێگهری له سه ر دروستبوونی په رگیری و توند په وی:

یاسا ئو صولیه کان کارێگهری و جیکه وه ته که م و ئینه یان هه یه له کاتی مامه له کردن له گه ل تیکست و دهقه سه ر عیه کان، چونکه نه و یاسا گشتیه ئو صولیه کان هه موو په ویه کی ده قیان نه نیوه و له تیکر پای بواره کانه وه رافه و شیکاری بۆ دهقه کان ده کهن، به جۆریک تاراده یه کی زۆر مرۆفی سه ر قال بوو به تاوتوئی کردنی تیکسته کان له هه له و په له به دوور ده گرن.

ئجا نه زانینی نه و یاسا و بنه ماکانه دیاره مرۆف تووشی هه له ی کوشنده ده بیته به سه ر نه جدان له زۆریک له حاله تانه ی نه مرۆ له جیهاندا رووده دن، درده که وه ت یه کیک له هوی دروستبوونی نه زانینی نه و یاسا گشتیه کی ئو صولی فیه، نه م توژی نه وه هاتوو ه کاری له سه ر زیانه کانی بـ ئاگی و نه زانینی یاسا گشتیه کان له زانستی ئو صول فقه دا کردوو، هه روه ها چه ن دین نمونه ی زیندووی خستۆته روو سه باره ت به سه ره له دان و گه شه کردنی په رگیری و توند ره وی له هه موو بواره کانداز هزو فیکرو فیه و مامه له ی کۆمه لایه تی هتد.

له دوا ی دابه شکردنی بابه ته که به سه ر چوار ته وه ری سه ره کی که بریتی بوون له پیناسه یه کی گشتی بۆ چه ند زاراوه یه که له مانشیته توژی نه وه که هاتوو، دواتر باس له نه زانین و جۆره کانی کراوه، دیاره به چه ند شیه یه که نه زانین دابه ش کراوه، دواتر باس له هه ره یه که له په رگیری و تووند په وی کراوه و جۆره کانیان جیا کراوه ته وه، به دوا ی نه وانه شدا پیناسه ی یاسا گشتیه کی ئو صول فقه و جۆره کانی هاتوو، هه ره ها له ته وه ری دووه مدا هۆکاره کان و جۆره کانی نه زانین و توند په وی و په رگیری و مه ترسیه کان باسی لیه کراوه.

هه رچۆن له ته وه ری سه هه مدا بابه تی گرنگی و کارێگهری یاسا ئو صولیه کان له سه ر ره تکرده وه یان تاوتوئی کراوه.

دیاره له ته وه ری چواره م و کۆتایی چه ن دین نمونه ی زیندو و هتیرا و بۆ سه لماندنی

کارێگهری نه زانی و بـ ئاگی له یاسا ئو صولیه کان بۆ سه ر هه له دانی توند ره وی و

په رگیری، کۆتا شتیش کۆتایی توژی نه وه که یه که گرترین ئاکامه کان باس کراون.